

## حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج

( الخ ) عبارة النهاية ولا ينافي ما تقرر قول ابن عبد السلام لو لقن العربي الخ أن هذا اللفظ يفهمه الخ اه .

قوله ( ويرد ) أي تنظير الزركشي قوله ( لهذا اللفظ ) أي نعم قوله ( الذي لا عرف الخ ) عبارة النهاية الذي يخفى على مثله معناه اه .

قوله ( وإلا فلا شيء ) كان وجهه تساقطهما والرجوع لأصل براءة الذمة اه .

سم قوله ( أو لي عليك ألف أو أليس لي عليك ألف ) لا حاجة إلى ذكره لسبق الأول في شرح ولو قال بلى وسبق ذكر الثاني في قول المتن ولو قال أليس الخ قوله ( وإن لم يقل ) الأولى إسقاط إن قوله ( مما مر ) أي في شرح فهو إقرار قوله ( ويشكل عليه ) أي على عدم اشتراط ما ذكر قوله ( اشتراطه في أبرأني وأبرئني ) أي منه و قوله ( وأنا مقر ) أي به .

قوله ( قال الإسنوي الخ ) أقره المغني وكذا النهاية عبارته مع المتن أو أقض غدا ذلك أو نحوه مما يخرج عن احتمال الوعد كما بحثه الإسنوي أو أمهلني في ذلك اه .

قال ع ش قوله م ر أو نحوه أي كقوله اصبر حتى يتيسر أو إذا جاءني مال قضيت اه .

قوله ( عن ذلك ) أي عن ورود الاشكال المذكور قوله ( بخلافه ) أي المفهوم قوله ( لأنه ) أي المجيب بأبرأني قوله ( أو أبرئني ) عطف على أبرأنتني وكذا قوله أنا مقرش اه .

سم قوله ( لنحو مريد الخ ) أي كالمريض قوله ( لم يكن إقرارا ) اعتمده النهاية قوله ( ويوافقه ) أي قول الزبيلي قوله ( وأنا بكذا ) أي بألف لزيد علي قوله ( أو بما في هذا الكتاب لم يكن إقرارا ) اعتمده المغني قوله ( أي مثلا ) أي أو بالملفوظ في الصورة الأولى قوله ( قالوا ) أي الجمع المذكور قوله ( بخلاف أشهدكم ) أي بكذا أو بما في هذا الكتاب فيكون إقرارا قوله ( انتهى ) أي قول الجمع قوله ( إقرار أيضا ) اعتمده النهاية أيضا عبارتها ولو قال اشهدوا علي بكذا كان إقرارا كما أفتى به الغزالي واعتمده الوالد رحمه الله في فتاويه آخر اه .

قوله ( وعبارة فتاويه ) إلى التنبيه في النهاية إلا قوله وبحث إلى وأفتى قوله ( وذكر ) عطف على قال قوله ( شيئا منها ) أي من الأملاك قوله ( ولا سكوته ) أي الواقف ( عنها ) أي الحدود قوله ( في الصحة ) أي صحة الإقرار قوله ( ووافقه ) أي الغزالي ( على ذلك ) أي ثبوت الوقف بتلك الشهادة وكذا ضمير النصب في قوله ولا يعارضه قوله ( في هذا ) أي المكتوب مثلا اه .

ع ش قوله ( وكان الخ ) عطف على قال الخ قوله ( عليها ) أي المواضع المذكورة قوله ( أي

بحدودها ) لم يبين م ر وجه عدم المعارضة ولعله أن الشهادة إنما امتنعت في مسألة البغوي لأن المقر لم يبين شيئاً من الحدود حتى يشهد به وجازت فيما أفتى به والده م ر لأنهم إنما يشهدون على مجرد أنه وقف ما يملكه ولم يثبتوا شيئاً بخصوصه أنه ملكه وعليه فما ثبت أنه ملكه ثبت وقفه وما لا فلا اه .

ع ش وقال